الشباب المغربي وإشكالية التمكين السياسي: المعيقات وسبل التجاوز

عبد الكريم الصديقي، طالب بسلك الدكتوراه
تخصص: القانون العام–جامعة محمد الأول بوجدة
المملكة المغربية

مقدمة

استأثر موضوع تمكين الشباب، خاصة في المجال السياسي، في العقد الأخير، باهتمام متزايد من قبل الباحثين في التنمية السياسية وعلم الاجتماع السياسي والمنظمات الدولية والوطنية المهتمة بالتنمية البشرية؛ نظرا لبروز فئة الشباب كقوة فاعلة في المشهد السياسي والاجتماعي ودوره المحوري في التحولات السياسية لما بعد 2011. ونتيجة أيضا لتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ساهم في بلورة مرجعية حقوقية لحماية حقوق الشباب وإدراجهم ضمن الفئات التي تحتاج حماية خاصة لتمكينهم على المستوى القانوني والسياسي[1].

يقصد بالتمكين السياسي للشباب تلك العملية المركبة، التي تتطلب التدخل المباشر من الدولة لفائدة الشباب للتغلب على عدم المساواة وأشكال الإقصاء من المشاركة في العملية السياسية؛ عبر تبني سياسات وإجراءات، تعزز من مشاركتهم والتأثير المباشر على صناعة السياسات المرتبطة بقضاياهم الأساسية، من خلال ضمان تمثيليتهم في الهيئات والمؤسسات السياسية والهيئات التمثيلية الوطنية والترابية. ويقاس التمكين السياسي بمؤشرات عدة أهمها التواجد في مراكز القرار والمجالس المنتخبة محليا ووطنيا؛ والانخراط في الأحزاب السياسية والتموقع في هيئاتها التقريرية؛ ووجود نسبة مهمة من المصوتين والمرشحين في الانتخابات[2].

لقد شاع استخدام مفهوم التمكين السياسي في الخطاب التداولي المتعلق بسن تدابير تفضيلية لفائدة النساء منذ فترة طويلة، غير أنه لم يربط بتعزيز دور الشباب إلا انطلاقا من عام 2001 ضمن تقرير الأمم المتحدة حول تنفيذ برنامج العمل الدولي للشباب. الذي أصل للمفهوم بغية قياس درجة استفادتهم من الموارد العمومية. والرفع من دورهم في الممارسة الديموقراطية وتقوية مهاراتهم وقدراتهم بما يعزز من فرص تأثيرهم في السياسات العمومية[3].

وفي المغرب، فالأمر لم يكن بالوضوح المطلوب حتى صدور الدستور الجديد لـ 2011، وما رافق ذلك من تحولات سياسية واجتماعية شارك فيها الشباب بفعالية، حيث خص هذه الفئة بوضع مميز وعزز من مكانتها الدستورية. وأضفى طابعا دستوريا على مشاركتها في إدارة الشؤون العامة، وذلك من خلال التأكيد على «...توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد» . إلا أنه سجل تأخير على مستوى تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في دستور 2011 (المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي) والإطار التشريعي الجاري بالعمل (القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية) على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام[4]. من هنا يبدو أن مسار تمكين الشباب وإدماجه في العملية السياسية مازال تعترضه إكراهات وتحديات تنتمي إلى مجالات متعددة؛ ثقافية، واجتماعية، وقانونية، وسياسية.

وتتجلى أهمية الموضوع في كون التمكين السياسي للشباب ظاهرة جديدة داخل الحقل السياسي المغربي لم تتم دراستها بشكل كاف، مما يستوجب المزيد من الدراسة والتحليل لفهم الظاهرة والوقوف عند أهم المعيقات التي تحد منها، والوصول، بالتالي، إلى أبرز الآليات المناسبة للتغلب على هذه المعيقات.

على هذا الأساس سنعالج الموضوع من خلال الإشكالية المركزية التالية:

ما هي أهم المعيقات التي تواجه قضية التمكين السياسي للشباب المغربي؟ وما هي آليات تجاوزها؟

---

[1]– معتز الفجيري، "الشباب والمرأة والتحول الديمقراطي: الأدوار والتحديات والسياقات"، 2018، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://daamdth.org تاريخ الزيارة 2022/07/10.

[2]– إدريس لكريني، "التمكين السياسي للمرأة المغاربية، في ضوء الحراك: دراسة حالة المغرب وتونس وليبيا"، مبادرة الإصلاح العربي، باريس، كانون الثاني/يناير 2016، ص13.

3– عبد الرفيع زعنون،" التمكين السياسي للشباب في المغرب: بين التدابير التشريعية والممارسة السياسية"، المجلة العربية الألمانية لعلوم الشريعة والقانون، المجلد 1، 2021، ص91، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ayJRY2، تاريخ الاطلاع 2022/2/2.

[4]– انظر الدراسة التقييمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016–2021، ص 5، متاحة على الرابط التالي:https://2u.pw/jg9aMf ، تاريخ الاطلاع 2023/5/3.

والتي يتفرع عنها السؤالان الآتيان:

- ماهي أهم المعيقات التي تواجه تمكين الشباب المغربي سياسيا؟
- وما سبل تجاوز هذه المعيقات؟

ولمقاربة الموضوع اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع للكتب والدراسات والقوانين التي تناولت موضوع الدراسة واستخراج المعطيات اللازمة وتحليلها وتوظيفها في تبيان التحديات وأسبابها ومحاولة طرح مقترحات لتجاوزها. وعليه جاء البحث مقسما إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: معيقات التمكين السياسي للشباب بالمغرب

المبحث الثاني: آليات تجاوز المعيقات وتعزيز التمكين السياسي للشباب

المبحث الأول: معيقات التمكين السياسي للشباب بالمغرب

يواجه الشباب صعوبات ومعيقات، تحد من تمكينهم سياسيا، وتنعكس بالسلب على تمثيلهم في المؤسسات الانتدابية والحزبية وطنيا ومحليا، كما تؤثر على مشاركتهم في الشأن العام. وتعود هذه المعوقات، بالأساس، إلى عوامل سوسيوثقافية (أولا)، وأخرى قانونية وسياسية (ثانيا).

أولا: العوامل السوسيو ثقافية

يواجه الشباب تحديات اجتماعية وثقافية متنوعة تحد من حضورهم السياسي في المسؤوليات الانتدابية والحزبية؛ بعضها موضوعية تتعلق بطبيعة المجتمع ونظرته إلى تحميل الشباب المسؤولية الانتدابية (1)، وأخرى ذاتية ترتبط بالشباب وتصوراتهم للعمل السياسي (2).

1-نظرة المجتمع إلى تحميل الشباب المسؤولية الانتدابية

في معظم المجتمعات، كانت السياسة لعدة قرون مجالا للمواطنين الأكبر سنا، وغالبا ما يكونون من الأثرياء، وهو وضع أدى إلى الإقصاء المنهجي للشباب من الفضاء العام والنقاشات السياسية واتخاذ القرار وذلك لصغر سنهم؛ بوصفهم عديمي المسؤولية، ولا يملكون القدرة والخبرة الكافيتين في تولي مسؤولية القيادة وإنجاز المهام التي يتطلبها العمل السياسي[5]؛ حيث يقفلون المساحات المخصصة للمشاركة في هذا الفضاء على الشباب، وخاصة الإناث منهم، التي يعوقها النظام الأبوي، سواء على مستوى الأسرة أو خارجها، الذي يكرس قيم الطاعة والامتثال[6].

يستند هذا الموقف على أساس تقاليد الطاعة الأبوية والقبلية؛ حيث يفرض على الشباب التزام الصمت والاستماع في حضور كبار السن احتراما للأقدمية ومراعاة لتراكم الخبرة لديهم. وهذا الموقف يمنع الشباب من التعبير عن آرائهم أو أن يصبحوا جزءا من النخبة السياسية[7]. إضافة إلى عدم وجود ثقافة سياسية في المجتمع تعمل على النهوض بفكر الشباب وتعريفهم بعملية المشاركة ودورهم وإسهامهم في المؤسسات السياسية الانتدابية، باعتبارها القنوات الأساسية التي من خلالها يلعبون أدوارا في الحياة العامة ويشاركون في العملية التنموية للمجتمع[8]. الشيء الذي ساهم في ضعف تمثيلية الشباب في مختلف المؤسسات السياسية، مع العلم أن الشابات يواجهن مجموعة إضافية من القيود المتعلقة بمفاهيم النوع الاجتماعي والتمييز[9].

هذه الصورة النمطية التي يكونها المجتمع عن الشباب باعتبارهم فئة "غير ناضجة" تفتقد الخبرة وغير قادرة على تحمل المسؤولية انعكست، بلا شك، على عدد مناصب المسؤولية التي نالتها هذه الفئة في المجالس الانتدابية وهياكل الأحزاب السياسية. فإذا أخذنا الولاية التشريعية الحالية (2021-2026) كمثال، نجد أن تمثيلية الشباب داخل مجلس النواب لم تكن بالمستوى المطلوب على جميع المستويات؛ حيث لم تنل فئة الشباب سوى 8,35% من عضوية مجلس النواب، وعلى

---

[5]- غرييام سمبسون وآخرون، السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن، (ترجمة Strategic Agenda)، 2018، ص 67، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/uobCX9، تاريخ الاطلاع 2023/2/16.

[6]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، يونيو 2017، انظر الرابط التالي: https://2u.pw/FD4txo، تاريخ الاطلاع: 2023/01/12.

[7] - Yousra Kadi, Youth Political Participation and Attitudes in Contemporary Morocco, POMEPS Studies36 (Youth Politics in the Middle East and North Africa), 2019, p.26, To Link to This article: https://2u.pw/jv7QH2, accessed on 17/2/2023.

[8]- يوسف ضامن خطايبة، "معوقات مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد3، الأردن، 2009، ص332.

[9]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، مرجع سابق، ص 6.

مستوى مكتب المجلس لم يكن حظ الشباب منها سوى 21 % من المناصب 14 المتاحة. نفس الشيء نجده على مستوى رئاسة اللجان الدائمة إذ لم تتجاوز النسبة 22%. كما سجلت أيضا نسب متدنية على مستوى مجالس الجماعات الترابية إذ لم تتعد النسبة 12,39% بالجهات و20,83% بالجماعات[10].

هذا الأمر يسري أيضا على مناصب المسؤولية داخل الهيئات التقريرية للأحزاب السياسية، حيث تظهر بيانات الأحزاب حصول الشباب على نسب متدنية داخل مكاتبها السياسية، إذ لم تتجاوز فيها سقف 20%؛ حيث بلغت النسبة 20% بحزب الأحرار، و15% لدى التقدم والاشتراكية، وحزب الإتحاد الاشتراكي 13%، وحزب الأصالة والمعاصرة 11%، في حين لم تعرف الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية أي تمثيلية للفئة الشابة[11]. من هنا، يبدو أن المناصب المهمة في الأجهزة التقريرية للأحزاب مازالت متمنعة عن الفئة الشابة وخاضعة لسيطرة الشيوخ وذوي النفوذ، ويكتفون فقط بتحمل المسؤوليات الحزبية في مستوياتها الدنيا.

هذه المعطيات تحيل على أن مجموعة من القيم التقليدية المتعلقة بالسن وأفضلية الكبار على الصغار، ما زالت حاضرة بقوة في المجتمع المغربي، التي تكرس النظرة السلبية وعدم الثقة في الشباب. الأمر الذي يستدعي الاهتمام بهذه الفئة وهمومها ومشكلاتها وتطلعاتها، ومحاولة تغيير رؤية المجتمع حيالها. وخاصة إذا علمنا أن الشباب يشكلون القاعدة الواسعة للهرم السكاني ببلادنا. وبالتالي يفترض أن يكون لهم دور متعاظم وفاعل في كافة مناحي الحياة؛ عن طريق إدماجهم في مؤسسات اتخاذ القرار ومنحهم فرص احتلال المواقع القيادية فيها.

2-تصورات الشباب عن العمل السياسي

تندرج ضمن هذه التصورات والمواقف تدني مستويات الثقة في المؤسسات السياسية، وضعف منسوب وعي الشباب بأهمية مشاركتهم وتفاعلهم مع الشأن السياسي العام.

2.1- الشباب والمؤسسات السياسية وتدني مستويات الثقة

تعد مسألة تمثلات الشباب للعمل السياسي في علاقة بموقفه من الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين من المسائل التي تؤثر مباشرة على عملية المشاركة سلبا أو إيجابا[12]. أي أنه كلما كانت تمثلات الشباب عن العمل السياسي والفاعلين فيه إيجابية زادت الثقة وارتفع منسوب المشاركة السياسية لدى الشباب والعكس صحيح.

ففي المغرب، كما في باقي الدول العربية، يلاحظ ارتفاع منسوب ضعف الثقة بشكل متزايد في صفوف المواطنين، وخاصة الشباب، في المؤسسات السياسية الرسمية، لشكهم في جدوى المشاركة السياسية التي تتم من خلالها، مما أدى إلى انكفائهم عن ذواتهم وعزوفهم عن المساهمة الفاعلة في تدبير الشأن العام ورفضهم المشاركة في الانتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية[13] لإيمانهم بضعف وعدم استقلالية قرارها، وبسبب ممارسات هذه الأحزاب، سواء فيما يخص علاقتها مع المواطنين أو فيما يرتبط بالديمقراطية الداخلية المغيبة في أجندتها[14]. فهم، غالبا، يتصورون الحزب إطارا يسمح بتجميع المصالح والدفاع عنها. ومن ثم يعدون كل أفعال زعماء الأحزاب السياسية وسلوكاتهم مندرجة في إطار مناورات مدروسة، الغاية منها تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح المقربين منهم[15].

---

[10]- تم الحصول على عمر السادة والسيدات المستشارين والمستشارات انطلاقا من البطائق الشخصية المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي (LinkedIn, Facebook) خصوصا وأن الموقع الرسمي للمؤسسة التشريعية(البرلمان) لا يحتوي على معلومات بهذا الخصوص. وتبقى هذه المعلومات غير مؤكدة رسميا.

[11]- تم الحصول على عمر أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب انطلاقا من البطائق الشخصية المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي (LinkedIn, Facebook) خصوصا وأن المواقع الرسمية للأحزاب، باستثناء حزب العدالة والتنمية، لا يحتوي على معلومات بهذا الخصوص. وتبقى هذه المعلومات غير مؤكدة رسميا.

[12]- عادل العياري، "في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا، العدد 21، ديسمبر 2021، ص 32.

13- محمد بالراشد، " الديموقراطية المفاجئة: الشباب العربي وتحدي الانتقال الديمقراطي"، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، كتاب جماعي، تنسيق أحمد إدعلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أكتوبر 2019، ص 522.

[14]- مصطفى آيت خرواش، الحراك السياسي المغربي والديمغرافيا السياسية: إشكاليات الانتقال الديمقراطي والتنموي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2018، ص5.

[15]- عبد القادر بوطالب، "الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 38، الدوحة، أيار/مايو2019، ص71.

في هذا الإطار، خلصت دراسة ميدانية أشرف عليها معهد "بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان"، إلى أن قناعات الشباب المغربي لم تتغير بخصوص أداء الأحزاب السياسية، والتي أكدتها دراسة سابقة للمندوبية السامية للتخطيط[16]؛ إذ أبدى نحو 86% من هذه الفئة العمرية عن عدم رضاهم عن حضور الأحزاب في المشهد السياسي الوطني، وأعرب 47 % منهم عن عدم ثقتهم في الأحزاب السياسية، فيما أكد 26 % أنهم غير مهتمين بتاتا بالمشهد الحزبي[17].

هذا بدون شك له أسبابه المرتبطة بطبيعة بعض الأحزاب وبرامجها الموجهة للشباب، التي لا تعطي الاهتمام المطلوب لهذه الفئة، وخطابها السياسي لا يشكل عامل جذب لهم، وعدم مواكبتها لمتطلبات الشباب العصرية واحتياجاتها الراهنة. إضافة إلى أن الكثير من الأحزاب تتعاطى مع الشباب بطريقة استخدامية تخضع للمصالح الحزبية والفئوية الضيقة التي تكبل حركتهم وتغلق أمامهم فرص المبادرة والمشاركة الحقيقية[18]. ومن ثم ترسخت لدى أغلبية الشباب صورة سلبية حول الأحزاب السياسية، إذ ينظر إليها كعامل معطل للفعل السياسي، ولا يمكن التعويل عليها لإحداث التغيير.

أما البرلمان فينظر إليه على أنها مؤسسة فاشلة لا تستطيع القيام بشيء لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة[19]، وأنها مؤسسة قائمة على الريع. هذا التصور تزكيه كثرة الامتيازات التي يستفيد منها النواب أثناء خدمتهم وكذا حين تقاعدهم، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسة بشكل ملحوظ [20]. كما أن المبادرات الانتخابية التي يعقد الشعب آماله عليها لم تستطع الاستجابة لطموحات الشباب، لا سيما مع بروز بعض مظاهر التحكم القبلي في الخريطة الانتخابية والتقطيع الانتخابي واستمالة النخب السياسية بما يخدم أجندات ومصالح ذوي النفوذ[21].

إن مثل هذا الوضع السياسي سيؤدي، بدون شك، إلى اتساع رقعة اللاتسيس في صفوف الشباب، واللامبالاة بالشأن العام وضعف الشعور بالمواطنة، مع ما قد ينجم عن ذلك من انحلال الروابط بين مكونات المجتمع وإضعاف مؤسسات الدولة[22]. وعليه، فلكسر حلقة الشك هذه وإعادة الثقة، وبالتالي ضمان مشاركة فعالة للشباب يحتاج إلى بناء مؤسسات حقيقية ذات مصداقية[23]، وأحزاب سياسية تتفاعل بإيجاب معهم وتوفر لهم مجالا لتطوير مهاراتهم ودوافعهم.

2.2–ضعف منسوب الوعي السياسي لدى الشباب

يعتبر الوعي السياسي من المفاهيم التي يشوبها كثير من الغموض، لذلك ليس له تعريف محدد وإنما تتعدد التعريفات تبعا للإطار المرجعي الذي يتبناه الباحث، حيث عرفه البعض بأنه :"معرفة المواطن لحقوقه السياسية، وواجباته، وما يجري حوله من أحداث، وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر يجمعها رابط واحد"، بينما يرى آخرون أنه: " مجموعة من المفاهيم، والمعارف، والمعلومات التي تتعلق بالأمور السياسية على المستوين المحلي والدولي التي يلم بها الفرد نتيجة لخبرته وتفاعله مع البيئة التي يعيش فيها، ومن خلالها يصبح قادرا على معرفة الواقع والنظام السياسي لمجتمعه، والأحداث التي تجري حوله، وبذلك تكون لديه دراية بالحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية الملزم بها"[24].

16– أظهرت نتائج البحث الوطني حول الشباب الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 أن 1% من الشباب فقط منخرطون في حزب سياسي، في حين عبر55% عن عدم ثقتهم في الأحزاب، للاستزادة أنظر موقع المندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma.

17 -Rapport de L'Institut Prometheus pour la Démocratie et les Droits Humains (IPDDH)، La perception de LA SÉCURITÉ HUMAINE par les jeunes marocaines et marocains d'aujourd'hui, 2022, p.p 77-79, Disponible sur: https://prometheus.ma/ar/all-posts/, Consulté 07/02/2023

18– علي سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، دار الربيع العربي، القاهرة، 2017، ص ص 12 و89.

19–المعهد الديموقراطي المغربي، تصورات الشباب في المغرب، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب، 2011، ص21. انظر الرابط التالي:https://2u.pw/Ds072l ، تاريخ الاطلاع 2022/05/01.

20– تقرير المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020: البرلمان وما وراءه في المغرب تحديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، 2020.، متاح على الرابط التالي: https://mipa.institute/8231، تاريخ الاطلاع 2022/05/15.

21– المصطفى بوكرين، "التمكين السياسي للشباب بين ضمانات الدستور وإكراهات الواقع"، مجلة مسالك، عدد 60/59، الدار البيضاء، 2021، ص83.

22– الحبيب بلكوش وكريستينا بيرك، الشباب والعمل السياسي في سياق الحراك الديمقراطي العربي، أشغال ندوة، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية(المغرب)، ماي 2015، ص11.

23– عائشة بلحاج، الحقوق السياسية للشباب، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 10.

24– صالح السطي الفيتوري، "الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات: دراسة لقياس مستوى الوعي السياسي لطلاب كلية التربية جامعة سرت"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، المجلد 4، المركز الديمقراطي العربي-برلين، يناير 2020، ص 133.

وعليه، فبناء الوعي السياسي لدى الشباب له أهمية كبرى باعتبارهم عماد المجتمع ومستقبله وحاملي مشعل التغيير، ومن شأن هذا الوعي أن يساهم في بناء جيل مثقف ملم بحقوقه وواجباته، ومدرك لما يجري حوله من أحداث؛ مما يساهم في تكوين نخبة ذات ثقافة سياسية قادرة على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة السياسية.

في هذا الإطار، يجمع معظم الباحثين في قضايا الشباب على أن الوعي السياسي للشباب المغربي عرف تراجعا وضعفا كبيرين، خاصة مع تراجع دور الحركة الطلابية في الجامعة التي كانت من وسائل التنشئة السياسية، وباعث قوي للاهتمام بالشأن العام[25]. وتنامي نسب البطالة والفقر في صفوف الشباب جعلتهم ينصرفون عن الشأن السياسي، مما ساهم في ضعف المعرفة السياسية لديهم.

ونتيجة لذلك، ظهر إلى الوجود جيل من الشباب يقل منسوب الوعي السياسي لديه، تعوزه الذاكرة القوية والواضحة؛ يفتقر إلى الإلمام بالتاريخ القريب لمجتمعه وبالأحداث والوقائع التي ميزت هذا التاريخ. فمعلوماته تبدو عامة وفضفاضة، لا تسمح له بتكوين رؤية شاملة ومتكاملة عن هذا التاريخ[26].وهو الأمر الذي يفضي إلى هشاشة ثقافة الشباب السياسية، وضعف تفاعلهم مع الشأن السياسي العام. الشيء الذي ينعكس سلبا على حضور الشباب داخل الحقل السياسي المغربي.

مما لا شك فيه، أن تنمية الوعي السياسي لدى الشباب لا تستطيع جهة أو مؤسسة واحدة القيام به، ولكن تقع مسؤولية ذلك على عاتق جميع مؤسسات التنشئة؛ الأسرة، والمدرسة ومؤسسات الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني...الخ.

ثانيا: العوامل القانونية والسياسية

يعتبر التشريع في جميع الدول ترجمة لتصور النخب السياسية في مجالات الحياة المختلفة. وفي هذا الصدد، يعد الاعتراف القانوني بالحق في المشاركة السياسية مؤشرا يوفر فهما لتمثيل الشباب في كل مجتمع. كما أن الاعتراف الدستوري بالشباب كفئة اجتماعية بعد دستور 2011 مؤشرا إضافيا على المكانة التي خصها المجتمع المغربي للشباب[27].

من هذا المنطلق، تشير المستويات المتدنية في تمثيلية الشباب على المستوين الانتدابي والحزبي إلى أن عوائق قانونية وسياسية كثيرة مازالت تعيق عملية إدماج هذه الفئة في العمل السياسي، وتظهر محدودية الاعتراف المؤسسي بالشباب كفاعلين سياسيين، على الرغم من الوعود التي رافقت الحراك السياسي، الذي عرفه المغرب في 2011 بقيادة "شباب 20 فبراير"، بتعزيز تمكين الشباب.

1-العوامل القانونية

يعد ضعف النصوص التشريعية والقانونية التي تضمن حقوق الشباب وتحفزهم على المشاركة، وعدم التزام الأحزاب بضمان تمثيلية الشباب في أجهزتها التقريرية وفي اللوائح الانتخابية، عاملين رئيسيين في ضعف إدماج الشباب في العملية السياسية.

1.1-ضعف القوانين الضامنة لحقوق الشباب والمحفزة على المشاركة السياسية

في المغرب، يظهر الإصلاح الدستوري لعام 2011، الذي أثارته احتجاجات حركة 20 فبراير، والتي حدد الملك محمد السادس خريطة طريقها في 9 مارس2011 بالتفصيل، الاهتمام المتزايد بالشباب، وقد نص الدستور في الفصل 33 على ما يلي:" على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد".

بالفعل، وبعد توافق الأحزاب السياسية، صاغ البرلمان قانونا انتخابيا جديدا يؤسس لنظام الحصص "الكوتا"، يحتفظ بثلاثين مقعدا للذكور دون سن 40 عاما في مجلس النواب، قبل أن يعدل في 2016 ليشمل الذكور والإناث معا بعد احتجاج المنظمات النسائية، ويتم إلغاؤها بمناسبة انتخابات 2021. كما عمد المشرع إلى تدارك الإقصاء الكبير في صفوف الشباب جراء حرمانهم من الترشح في اللوائح الانتخابية بحكم عدم بلوغهم عشرين 23 سنة وفقا لمنطوق المادة 41 من مدونة الانتخابات، فجعله مطابقا لسن التصويت المحدد في 18 سنة بموجب الفصل 30 من الدستور، إلا أن هذه الإجراءات لم ترق إلى مستوى تطلعات الشباب المغربي

---

[25]- عائشة بلحاج، الحقوق السياسية للشباب، مرجع سابق، ص 90

[26]- عبد القادر بوطالب، "الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 38، الدوحة، أيار/مايو2019، ص71.

[27]- Thierry DESRUES and Marta GARCIA DE PAREDES, "Political and Civic participation of Young people in North Africa: behaviours, discourses and opinions" en Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2019 ,26, p.9. To Link to This article : https://2u.pw/4WSt8R, accessed on 17/2/2023.

خاصة مع التأخير المسجل على مستوى تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في دستور 2011 والإطار التشريعي الجاري به العمل على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام[28].

ومن جانب آخر، هناك من يرى أن الدستور ينظر إلى المشاركة السياسية لكل من النساء والشباب بأسلوب مختلف فيه نوع من المفاضلة. حيث إن الأحكام المتعلقة بمشاركة الشباب السياسية أضعف وأقل اتساعا من الفصول المتعلقة بمشاركة المرأة؛ إذ ينص الفصل 19: "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة". ويجسد الفصل 30 هذا الحكم، حيث ينص على أنه " ينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية". في حين نجد الفصل 33 ينص فقط على: " توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية والسياسية للبلاد"[29].

هذا الأمر نفسه يسري على القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛ إذ نجده يحدد بدقة نسبة النساء الواجب إشراكها في الأجهزة التقريرية للأحزاب ويسكت عن تحديد هذه النسبة حينما تعلق الأمر بالشباب ويترك الأمر بيد الأحزاب ولم يلزمها بنسبة معينة، وهكذا نصت المادة 26 منه على أنه «يسعى كل حزب سياسي لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا...» [30]، و«يتعين على كل حزب سياسي أن يحدد في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب [31].

علاوة على ذلك، ورغم من التطور الذي عرفه النظام الانتخابي المغربي على المستوى القانوني والتنظيمي، لم يتمكن من تجاوز الاختلالات التي تعرفها مختلف العمليات الانتخابية سواء على مستوى الممارسة، أو على مستوى تدبير تلك الانتخابات. كما أنه لم يستطع تغيير السلوك السياسي للفاعلين في الحقل السياسي، والذي اتخذ مع الوقت ما يمكن تسميته بالعرف السياسي[32].

وهكذا، وعلى الرغم من الضمانات الدستورية والقانونية التي دعمت مشاركة الشباب في العمل السياسي وتعزيز تمثيليتهم في الهيئات الانتدابية والحزبية فإن حضورهم مازال يسجل مستويات متدنية، نظرا لغياب الإرادة السياسية لدى الفاعل السياسي والحزبي من جهة، ومن جهة أخرى لعدم وعي الشباب بأهمية المشاركة السياسية وبالنتائج السلبية الكثيرة لعزوفهم السياسي والانتخابي.

2.1-قصور القوانين الملزمة للأحزاب بتمثيل الشباب بنسب معينة في الأجهزة التقريرية وفي اللوائح الانتخابية

يعد تمكين الشباب من العمل الحزبي مدخلا حقيقيا لتجديد دينامية العمل السياسي والمساهمة في تحقيق التنمية بكل أبعادها؛ وقد شكل الدستور المغربي لسنة 2011 الإطار المرجعي لهذه الممارسة، من خلال تنزيل مضامينه وتفعيلها من خلال مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي يحثها على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في الحياة السياسية، عبر تحديد نسب الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة الحزبية[33]،لكن دون أن يلزمها بنسبة محددة. وتحفيزها على الدفع بالشباب في المراتب المتقدمة من اللوائح الانتخابية باشتراط الاستفادة من جزء من الدعم العمومي (المادة32 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب) بوضع مترشح لا يزيد سنه على أربعين سنة في المرتبة الأولى في ثلاث لوائح على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني للدوائر الانتخابية المحلية، وكذا مترشحة مقيمة خارج تراب المملكة لا يزيد سنها على أربعين سنة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني في الدوائر الانتخابية الجهوية[34]. هذه الإجراءات غير الملزمة، بدون شك، لم تساهم بالشكل المطلوب في الرفع من مستوى تمثيلية الشباب في الهياكل الحزبية والهيئات الانتدابية الوطنية والترابية، بل فسحت المجال أمام الأحزاب للمناورة والحفاظ على الوضع القائم.

هكذا، فإذا استثنينا قانون الأحزاب السالف الذكر، فإن الآليات الوطنية لتمكين الشباب انتخابيا وحزبيا تظل قاصرة مقابل بعض التجارب المقارنة. فإذا أخذنا دولة تونس على سبيل المثال؛ نجد الدستور التونسي يقر بأهمية فئة الشباب ويعتبرها كتلة رئيسية في المسار الانتخابي. فعلى مستوى مجلس نواب الشعب يحرص القانون الأساسي التونسي على ضمان ترشيح الشباب بإلزام كل قائمة مترشحة في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضم من بين الأربعة الأوائل فيها مترشحاً

---

[28]- الدراسة التقييمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 5.

[29]- Jana Belschner: The adoption of Youth quotas aft Politics, Groups, and Identities, Arab uprisings,2018, To Link to This article: https://2u.pw/4c7m4d, accessed on 03/04/2023.

[30]_ ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011)، ص 5172.

[31]- نفس المرجع السابق.

32- المصطفى بوكرين، "التمكين السياسي للشباب بين ضمانات الدستور وإكراهات الواقع"، مرجع سابق، ص72.

[33]- نفس المرجع السابق

[34]- ظهير شريف رقم 1.21.37 صادر في 08 من رمضان 1442 (21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 07.21 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 05 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3417.

أو مترشحة لا يزيد سنه عن خمس وثلاثين سنة، تحت طائلة حرمان القائمة من نصف القيمة الإجمالية لمنحة التمويل العمومي[35]. وعلى مستوى مجالس الجماعات المحلية يحرص النظام الانتخابي التونسي على ضمان ترشيح الشباب في مراتب متقدمة تحت طائلة عدم قبول لائحة الترشيح برمتها. كما ينص القانون الأساسي على ألا يتجاوز عمر الشخص الثالث في القائمة 35سنة، كما يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين كل ستة مترشحين تباعا في بقية القائمة مترشحا(ة) لا يزيد سنه عن خمس وثلاثين سنة عند تقديم مطلب الترشح"[36].

عموما، يبدو أن رهانات النخب الشابة على مسألة تجويد النصوص القانونية لتسهيل ولوجيتها إلى الفضاء السياسي، لم تتح لها النفاذ إلى مراكز القيادة التي تظل بمثابة المقاعد المحجوزة لفئة محددة والمرتكزة بالأساس على سند الشرعية التاريخية[37]. لذلك وجب التفكير في استراتيجيات وتدابير أخرى تعزز الترسانة القانونية إلى جانب توفر الإرادة السياسية لدى الفاعل السياسي والحزبي.

2- العوامل السياسية

سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم المعيقات السياسية التي تقف أمام تمكين الشباب من المشاركة الفعالة في العملية السياسية. ويتعلق الأمر بضعف منسوب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب، وضعف استقطاب الشباب للعمل السياسي.

2.1- ضعف منسوب الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في الأنظمة السياسية المعاصرة، باعتبارها جماعات تسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برامجها السياسية؛ وهي بهذه الصفة تلعب دورا تمثيليا، وتشكل مظهرا للتعددية والحرية السياسية[38]، وعنصرا هاما من عناصر الديمقراطية.

على هذا الأساس، واستنادا إلى دستور 2011 والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية[39]، يفترض في الأخيرة أن تكون نموذجا ومثالا لاحترام قواعد الممارسة الديمقراطية، بحيث تحرص على أن تكون قنوات الترقي في الهرمية التنظيمية للحزب مفتوحة أمام كل الطاقات، وتكون الانتخابات الدورية والمؤتمرات العامة الآلية الأساسية لتجديد النخبة القيادية في الحزب[40].

لكن واقع الممارسة، أثبت أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب المغربية تتعرض للضعف بسبب سيادة مجموعة من المظاهر غير الديمقراطية، من قبل؛ التحكم في لوائح الترشيحات لمختلف العمليات الانتخابية، وعدم إشراك القواعد في اتخاذ القرارات الحزبية، وكذا تهميش نشاط المنظمات الموازية التابعة لها، هذا ما أدى إلى تعرض الأحزاب لمشاكل داخلية من بينها، شيخوخة القيادات الحزبية، وتوالي الانشقاقات، وجمود التنظيمات الحزبية[41]. هذا الجمود الذي يطال دورة النخب الحزبية يحكم على الآلاف من المناضلين بالبقاء في الظل[42]. ما جعل النخب الشابة تحتاج لمسار طويل وشاق للترقي السياسي داخل الأحزاب على الرغم من مستوى تأهيلها وقوة تأثيرها[43]،وقدرتها على أخذ زمام المبادرة.

من هنا، يظهر أن الإجراءات والتدابير القانونية والتشريعية، المتخذة في هذا الجانب، والهادفة لعقلنة الحقل الحزبي المغربي وترشيده وفق مبادئ الديمقراطية والحكامة الجيدة، لم تترجم على أرض الواقع، إذ أن الممارسة تبين أن الأحزاب لم تلتزم بالمبادئ التي جاء بها الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب، بحيث مازالت بعض

35- عادل الزكزوتي، "دور النظام الانتخابي في ولوج الشباب والمرأة للوظائف الانتخابية: قراءة في التجربتين المغربية والتونسية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الثاني عشر، برلين، أغسطس 2021، ص 182.

36- عادل الزكزوتي، "دور النظام الانتخابي في ولوج الشباب والمرأة للوظائف الانتخابية: قراءة في التجربتين المغربية والتونسية"، مرجع سابق، ص 182.

37- خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27، مجلد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، مارس/آذار 2021، ص 540.

38- نور الدين التلموذي، "النظام الحزبي وتأثيره على الفعل السياسي بالمغرب"، مجلة مسالك، عدد 60/59، الدار البيضاء، 2021، ص13.

39- ينص المشرع الدستوري في فصله السابع على أنه " يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية"، والقانون التنظيمي رقم29.11 أشار في الباب الثالث لمبادئ تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها، حيث نصت المادة 25 منه على أنه:«ينظم الحزب ويسير وفق مبادئ ديمقراطية، تسمح لأي عضو من أعضائه بالمشاركة الفعلية في إدارة وتسيير مختلف أجهزته.» .

40- زين العابدين حمزاوي، " الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد16، بيروت، تشرين الأول 2007، ص106.

41- زكرياء أقنوش، "حول أزمة الأحزاب السياسية"، مجلة مسالك، العدد 60/59، الدار البيضاء، السنة 18-2021، ص60.

42-زين العابدين حمزاوي، " الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سابق، ص106.

43- خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 543.

الممارسات السياسية كعدم فض النزاعات الداخلية بالطرق الديمقراطية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة الداخلية. مما يدل على أن رهان الديمقراطية داخل الأحزاب من الصعب تحقيقه إن لم تتغير الثقافة السياسية القديمة داخل الأجهزة الحزبية[44].

وبالمجمل، فعلى الرغم من قدم التعددية الحزبية بالمغرب، فإنها لم تستطع عقلنة المجال الحزبي، وخلق ثقافة ديموقراطية بين مكوناتها، وظلت مطبوعة بالولاء وعلاقات المصاهرة[45]. هذه المظاهر، بلا شك، تحد من فرص تقلد الشباب المسؤوليات الحزبية والمساهمة في صنع القرار السياسي. وبالتالي فتخطي هذا الوضع، يتطلب أن تسود داخل بنيتها التنظيمية آليات وممارسة ديمقراطية، تؤسس لها وتدعمها، كدورية المؤتمرات، ووجود آليات انتخابية لانتخاب مختلف الأجهزة القيادية، وسيادة تناوب داخلي وتبادل للمواقع على الصعيدين المركزي والمحلي[46]؛ بما يضمن تمثيلية عادلة للأقليات المهمشة، وخاصة فئة الشباب.

2.2–ضعف استقطاب الشباب للعمل السياسي

بالإضافة إلى ضعف الثقة الذي يعتبر أكبر عائق يحول بين الشباب والانخراط في الأحزاب السياسية، هناك ضعف ملحوظ في القدرة الاستقطابية للشباب من قبل الأحزاب السياسية المغربية، نظرا لعدم قدرة بعض الأحزاب على إنتاج وبلورة تصورات وأفكار ومشاريع اجتماعية وسياسية واضحة المعالم تستمد مقوماتها من الواقع، كما أن خطاباتها لا تواكب التحولات الاجتماعية والسياسية، فيما تفتقر غالبيتها أيضا إلى مشروع مجتمعي واضح المعالم[47]، إضافة إلى افتقادها للنخبة السياسية المؤطرة والقائدة، كما كان ذلك في سبعينات وثمانينيات القرن العشرين[48].

هذا الضعف التي تواجهه الأحزاب المغربية في استقطاب قواعد شعبية عريضة، يعود في جانب منه، لعجزها عن القيام بدورها الإيجابي في الحراك السياسي، وهزالة أدوارها في عملية الإصلاح السياسي، وارتجالية التعامل مع الأحداث والتعاطي مع قضايا المواطنين المعيشية، مما حذا بالغالبية العظمى من الشباب إلى النفور منها، وعدم التعامل معها أو الانخراط في صفوفها التنظيمية لفشلها في تحقيق مصالحهم، مع إفراغ العديد منها من النخب السياسية والثقافية والاقتصادية، ما يفسح المجال للأعيان الجدد، أو أعيان الانتخابات، ضمن إستراتيجية إقصاء نماذج الاجتهاد والتفكير والاقتراح وقمع الأصوات المعارضة، من داخل الحزب الواحد[49].

نتيجة لذلك، أضحت هياكل الأحزاب تنخرها الشيخوخة، إذ تتكون نسبتها العظمى من مناضلين تجاوزوا فترة الشباب، ولم يعودوا معنيين بهموم هذه الفئة أو انشغالاتها، همهم الأساسي إيجاد موطئ قدم في الساحة السياسية، وليس البحث عن حلول لمشاكل الشباب الاقتصادية أو الاجتماعية. ومن مؤشرات ذلك أن 75 ٪ من أعضاء المكتب السياسي لبعض الأحزاب تجاوزوا الستين سنة من عمرهم[50].

بشكل عام، يبدو أن تجاوز حالة العزوف الحزبي لدى الشباب المغربي يتطلب من الدولة والأحزاب السياسية اتخاذ المزيد من التدابير لتعبئة الشباب للعمل السياسي من خلال تعزيز آليات الاستقطاب وتخليق الممارسة السياسية والديمقراطية. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بجدية وإرادة الفاعلين في إدماج حقيقي للشباب في المنظومة السياسية والتنموية من جهة، ومن جهة ثانية إعادة الروح للعمل السياسي القائم على احترام المؤسسات والتداول السلمي على السلطة[51].

---

[44]– عبد الغني السرار، "الانشقاقات الحزبية بالمغرب: دراسة تحليلية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي، برلين–ألمانيا، أبريل 2020، ص74.

[45] -Saloua Zerhouni, Jeunes et politique au Maroc ,les motifs de la non-participation institutionnelle, Revista de Estudios Internationales Mediterraneos, N° 26, 2019, p 48 .

أورده المصطفى بوكرين، "التمكين السياسي للشباب بين ضمانات الدستور وإكراهات الواقع"، مجلة مسالك، عدد60/59، الدار البيضاء، 2021، ص83.

[46]– محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، مطبعة المعارف الجديدة–الرباط، الطبعة الثانية، 2019، ص53.

[47] – هشام عميري، "الأحزاب المغربية من المعارضة إلى الاندماج في اللعبة السياسية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم السياسية، عدد 4، المركز الديمقراطي العربي، برلين–ألمانيا، شتنبر 2019، ص83.

[48]–Mounia- Bennani Chraïbi، Soumis et rebelles, les jeunes marocains, Editions Le Fennec, Casablanca, 1995, p182.

[49]– محمد دوخة، "الأحزاب المغربية بين الجمود وضرورة التغيير"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 8، الرباط، يونيو 2015، ص11.

[50]– محمد الساسي، "الأحزاب المغربية وقضية الديمقراطية الداخلية بين الأمس واليوم"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 8، الرباط، يونيو 2015، ص 18.

[51]– خالد صالح، "تدبير وآليات المشاركة السياسية بالهيئات الوطنية والترابية بالمغرب"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد 2، باتنة، يوليوز 2016، ص 207.

المبحث الثاني: آليات تجاوز المعيقات وتعزيز التمكين السياسي للشباب

يعتبر التمكين السياسي للشباب أحد أهم دعامات تحقيق الإنصاف بين الأجيال والمشاركة السياسية الفعالة، وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة. لا سيما أن مشاركة الشباب ستعزز من التنمية السياسية، وستقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب السياسية والشأن العام، وتفعيل دور المؤسسات السياسية، وخاصة الأحزاب، وذلك من خلال إعادة صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاما مع الأجندة الوطنية، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية[52].

وبالطبع، فتجاوز هذا الأمر يقتضي الاعتماد على مجموعة من الآليات ترتبط بمجالات متعددة، والتي يحدد أهمها في: (أولا)الآليات القانونية والسياسية، و(ثانيا)الآليات الاقتصادية والتربوية.

أولا–الآليات ذات الطبيعة القانونية والمؤسساتية

سعى المغرب منذ إقرار الدستور الجديد إلى توظيف مجموعة من الآليات القانونية والسياسية تهدف إلى تحيين التشريعات وملاءمتها للمعايير الدولية، وتمكين الشباب من تنمية قدراتهم والمشاركة في تدبير الشأن العام وصنع القرارات المؤثرة في حياتهم ومحيطهم اليومي؛ بغية الرفع من مشاركة وتمثيلية الشباب في الهيئات المنتخبة والهيئات التقريرية للأحزاب.

ومن بين هذه الآليات عقلنة الانتدابات الانتخابية وتدقيق دائرة التنافي (1)، وتقليص دائرة الجمع بين المهام ومناصب المسؤولية داخل الأحزاب السياسية (2).

1–عقلنة الانتدابات الانتخابية وتدقيق دائرة التنافي

إن ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية عبارة عن ممارسة سياسية وانتخابية، بفضلها تراكم النخبة السياسية المنتخبة مجموعة من الانتدابات، وطنيا ومحليا، بصفة متزامنة ومتلازمة. وهي ظاهرة فرنسية بامتياز، وجدت لنفسها وضعا، في المغرب، بفعل واقع التسامح معها والتهافت المتزايد عليها، حتى أصبحت الممارسة المفضلة لدى أغلب السياسيين المغاربة[53].

تعد ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية من أبرز الظواهر السياسية التي لم تنل حظها الكافي من الدراسة بعد من قبل الباحثين المغاربة المهتمين بقضايا علم السياسة والشؤون البرلمانية؛ وهي نتاج إرث ملازم لطبيعة الاختيارات الثقافية والسياسية والانتخابية التي يعتمدها النظام السياسي في صياغة وإنتاج الفعل السياسي، هذا الإرث ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل بنية الظاهرة، وتكريس حضورها وتجذرها في سلوكات الفاعلين وممارستهم السياسية[54].

والثابت أن الجمع بين أكثر من منصب انتدابي يؤدي لا محالة إلى تزايد فقدان المواطنين الثقة في العمل السياسي، وارتفاع نسبة العزوف، خاصة في صفوف الفئات الشابة، في ظل وجود فئة تستحوذ على المشهد السياسي وتحتكر الانتدابات الانتخابية على المستويين الوطني والمحلي؛ تستعملها الأحزاب السياسية من أجل الحفاظ على نخبها القديمة وتأمين مكاسبها الانتخابية.

في ضوء ذلك، نجد المشرع المغربي، وتنفيذا لمقتضيات الفصل 62 من الدستور[55]، قد اعتمد مجموعة من النصوص القانونية، في محاولة منه الحد من ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية والسياسية. وهكذا، وبالرجوع إلى القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب[56] نجده قد خصص مقتضيات الباب الثالث منه لحالات التنافي حيث حظر الجمع بين العضوية في مجلس النواب مع تقلد الوظائف والمسؤوليات التالية:

- العضوية في المحكمة الدستورية أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

---

[52]– انظر، آية عبد الله أحمد النويهي،" آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية"، المركز الديمقراطي العربي،2014، على الرابط الإلكتروني التالي: http://democraticac.de/?p=1735، تاريخ الاطلاع 2021/9/9.

53– عبد المنعم لزعر، "ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية وتجلياتها في الممارسة البرلمانية المغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت، 2011، ص ص 135–136.

[54]– عبد المنعم لزعر، "ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية وتجلياتها في الممارسة البرلمانية المغربية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–أكدال، جامعة محمد الخامس–الرباط، السنة الجامعية 2015–2016، ص17.

[55]– ينص دستور المملكة ل 2011 في الفصل 62 منه (الفقرة الثانية):" يبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، ومبادئ التقسيم الانتخابي، وشروط القابلية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتدابات..."

[56]– ظهير شريف رقم 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ج. ر عدد 5987 – 19 ذو القعدة 1432(17 أكتوبر 2011)، ص 5055.

- رئاسة مجلس جهة؛
- أكثر من رئاسة واحدة لغرفة مهنية، أو لمجلس جماعة، أو مجلس عمالة، أو إقليم، أو مجلس مقاطعة، أو مجموعة تؤسسها جماعات ترابية؛
- صفة عضو في الحكومة؛
- مزاولة كل مهمة عمومية غير انتخابية، في مصالح الدولة، أو الجماعات الترابية، أو المؤسسات العمومية، أو الأشخاص الاعتباريين الآخرين من أشخاص القانون العام أو الشركات التي تملك الدولة أكثر من نسبة 30% من رأسمالها، باستثناء مأمورية مؤقتة بتكليف من الحكومة طبقا لأحكام المادة 19 من هذا القانون التنظيمي.

وعلى مستوى رئاسة الجهة أصبحت تتنافى مع مجموعة من المهام والمسؤوليات في الهيئات التمثيلية والاستشارية الترابية والوطنية؛ حيث تنص الفقرة الأولى من المادة 17 من القسم الاول، من الباب الأول من القانون التنظيمي للجهات على أنه «تتنافى مهام رئيس مجلس الجهة مع مهام رئيس مجلس جماعة ترابية أخرى أو مهام رئاسة غرفة مهنية. وفي حالة الجمع بين هذه المهام المتنافية، يعتبر المعني بالأمر مستقيلا بحكم القانون من أول رئاسة انتخب لها» ، ونصت الفقرة الثالثة من نفس المادة على أنه «لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس الجهة وصفة عضو في الحكومة أو في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أو مجلس المنافسة أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها» [57].

وأما الجماعات الترابية والغرف المهنية، فقد منعت المادة 15 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الجمع بين رئيس الجماعة ونائب رئيس الجماعة وبين رئيس ونائب رئيس جماعة ترابية أخرى، ورئيس ونائب رئيس غرفة مهنية ورئيس ونائب رئيس مجلس مقاطعة. كما تم حظر الجمع بين رئاسة مجلس الجماعة وصفة عضو في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أو مجلس المنافسة أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربته[58].

إلا أن واقع الأمر أبان عن بعض التجاوزات من جانب الفاعل السياسي في التعاطي مع مسألة الانتداب الانتخابي، وذلك باستمرار الجمع بين أكثر من مسؤولية في نفس الوقت، وبمباركة من الأحزاب السياسية. لا سيما أن هذه الأخيرة لم تقدم أي مقترح يشير إلى هذه المسألة، ضمن مذكراتها بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية والترابية لعام 2021، ما عدا حزب الخضر المغربي[59] الذي طالب باعتماد مبدأ عدم الجمع بين المسؤوليات أيا كان مستواها الترابي محليا أو وطنيا أو مؤسساتيا. مما حذا بالمشرع إلى توسيع حالات التنافي بإدخال تعديلات على المادة 13 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب[60] بإضافة إلى المسؤوليات المذكورة آنفا والمعنية بحالة التنافي، رئاسة كل جماعة يتعدى عدد سكانها 300.000 نسمة.

وتكمن خطورة ظاهرة الجمع بين الانتدابات في تأثيرها على مسلسل الترشيح من خلال التهافت على التمثيليات الجاهزة، في مقابل تهميش حضور المناضلين والشباب والنساء الناشطين داخل الأحزاب السياسية، حيث تقوم الظاهرة بإغلاق المشهد السياسي حول نخبة معينة، وهو ما يؤدي إلى فرملة حركية التمثيلية عبر الأجيال وتمديد الزمن التمثيلي للنخبة المحترفة للجمع بين المناصب[61].

2-تقليص دائرة الجمع بين المهام ومناصب المسؤولية داخل الأحزاب السياسية

تفترض الثقافة السياسية الديمقراطية تحقيق المساواة، وإتاحة إمكانية المشاركة في العملية السياسية أمام جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات. ويستتبع ذلك تأكيد قيمة المساواة بشكل تدريجي، والتخفيض من التراتبية والتدرج في المراتب المجتمعية القائم على الثراء أو المناصب والمراكز النخبوية، والإعلاء من قيمة الإنجاز والكفاءة على حساب المحاباة وامتيازات العلاقات الخاصة[62].

---

[57]- ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436(7 يوليو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14المتعلق بالجهات، ج.ر عدد6380، بتاريخ 6 شوال 1436 (23يوليو2015)، ص6588.

[58]- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ج. ر عدد 6380، 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص 6662.

[59]- انظر مذكرة حزب الخضر المغربي في إطار الإعداد لانتخابات 2021 على الموقع الالكتروني للحزب: https://moroccangreensparty.ma/ ، تاريخ الاطلاع 2021/8/20.

[60]- ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442(21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغير وتتميم القانون التنظيمي 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ج. ر عدد 6987 الصادر بتاريخ5 شوال 1442(17 ماي 2021)، ص 3405.

[61]- عبد المنعم لزعر، "ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية وتجلياتها في الممارسة البرلمانية المغربية"، أطروحة دكتوراه ...، مرجع سابق، ص324.

[62]- محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، مرجع سابق، ص114.

كما تكمن قوة الديمقراطية في استعداد المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية والفئات العمرية للمساهمة في الحياة العامة واختيار ممثليهم، من أجل جعل المشاركة هادفة وفعالة، والديمقراطية ممارسة يومية تنعكس في السلوك اليومي للمواطنين، وتؤكد عليه الممارسات الحزبية والحكومات من خلال احترام القانون وممارسة الحقوق، في إطار تفاعل مستمر بين الحق والواجب[63].

إن إصدار القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية مثل خطوة مهمة لفتح المجال لكافة الأعضاء للمشاركة الفعلية داخل الأجهزة التقريرية. إذ يعد ترجمة حقيقة لما جاء في الدستور الجديد الذي نص على ضرورة إدراج الأحزاب لفئة الشباب في الهياكل التقريرية للحزب وتحديد نسبهم فيها مع الدعوة إلى ضرورة العمل على إشراك هذه الفئة في الحياة السياسية.

بالفعل، حمل قانون الأحزاب رقم 29.11 بعض المقتضيات التي أحدثت طفرة ملموسة على النظام القانوني المؤطر للأحزاب السياسية، المتمثلة أساسا في منع الترحال السياسي والحد من قوة حضور هذه الظاهرة في المشهد السياسي، وأهمية عقلنة الهياكل الحزبية وتجديدها، وهو ما يتماشى مع باقي المقتضيات المتعلقة بتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي. فهذه المقتضيات وغيرها بقدر ما ساهمت في تجديد النخب الوطنية والمحلية؛ إلا أن أثارها على المشهد السياسي ظل ضعيفا وغير قادر على استقطاب النخب الشابة على النحو المطلوب، نظرا لطبيعة المكونات الحزبية والرهانات المرتبطة بها[64].

عطفا على ما سبق، يبدو أن أغلب الأحزاب السياسية المغربية لم تساير الإصلاحات التي أتت بها القوانين التنظيمية للأحزاب. حيث يظل الأمين العام الشخصية المحورية في الحزب، يتحكم في معظم هيئاته القيادية، ويحدد القرارات ويوجه مختلف الأجهزة الحزبية التقريرية، نظرا لضعف الديمقراطية الداخلية وسيادة منطق الولاءات.

على هذا الأساس، يبدو أن ثمة حاجة ملحة لتعديل بعض النصوص القانونية بما يضمن حصول الشباب على فرصة حقيقة للمشاركة في صنع القرار، وملاءمة الأحزاب لأنظمتها السياسية، بما ينسجم ومقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي للأحزاب، والرامية إلى تشبيب الهياكل الحزبية[65] وتجديد النخب وتيسير عملية المشاركة السياسية والتداول على مراكز القرار داخل المؤسسة الحزبية؛ لا سيما وضع ضوابط ومحددات للأشخاص الذين يشغلون المواقع القيادية في الأحزاب السياسية، بحيث تضع سقف ولايتين كحد أقصى[66]، وربط دعم الأحزاب ببلوغ نسبة معينة من الشباب داخل هياكلها.

وهذا لا يعني أن تجديد النخب أمرا ميكانيكيا يمكن تجاوزه والحد منه بسهولة. بل إنها عملية اجتماعية معقدة، تندرج في إطارها كيفية تدبير المجتمع للعلاقات بين الأجيال، وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا أساسيا فيها، إضافة إلى قدرة الشباب على الوعي بالتحديات التي يواجهها وبدوره داخل هذه العملية، ودرجة سعيه إلى تغيير ثقافة الوصاية المنتشرة في الكثير من الأحزاب، وينتزع مكانته انطلاقا من المؤهلات التي يتوفر عليها [67] .

خلاصة القول، إن عقلنة الانتدابات الانتخابية وتقليص دائرة الجمع بين المهام ومناصب المسؤولية داخل الأحزاب هي المدخل الفعلي لصعود الفئات الشابة الطموحة، وتجاوز احتكار العمل السياسي من لدن نخبة صغيرة؛ لضمان مشاركة فعلية للشباب في تدبير الشأن العام والمساهمة في صنع القرار الوطني والمحلي باعتبارها الفئة الأكثر دينامية في المجتمع.

ثانيا–الآليات ذات البعد الاقتصادي والتربوي

تعتبر الآليات الاقتصادية والتربوية من بين المداخل الأساسية والمكملة لربح قضايا الشباب، وخاصة المتعلقة منها بالتمكين السياسي وتعزيز المشاركة في تدبير الشأن العام.

ولتوضيح ذلك، سنتناول بالدراسة الآليات الاقتصادية (1)، ثم نعرج على الآليات ذات البعد التربوي (2).

1–الآليات الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية محددا أساسيا من محددات المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، ويختلف تأثيرها تبعا لاختلاف الثقافة السائدة وطبيعة نظام الحكم في المجتمع. إذ يرى بعض الباحثين أن ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع أكثر ميلا وانخراطا في العمل السياسي عن غيرهم من ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض، إلا

---

[63]– علي عبد الكريم حسين، "الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدى الشباب العراقي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، بغداد، 2020، ص 323-324.

[64]– خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 543.

65– رقية أشهلال، "مكانة الشباب في السياسات العمومية بالمغرب: قراءة في التصريحات والبرامج الحكومية"، مجلة مسالك، العدد 58/57، الدار البيضاء، السنة 17-2020، ص 110.

[66]– غازي السامعي، "الشباب والعمل السياسي والحزبي في اليمن"، أشغال ندوة: الشباب والعمل السياسي في سياق الحراك الديمقراطي العربي، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية(المغرب)، ماي 2015، ص63.

[67]– عبد العزيز قراري، الأحزاب السياسية ورهان تجديد النخب، حوار مع وكالة المغرب العربي للأنباء المغربية، غشت 2021، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/Ol3Ytw ، تاريخ الاطلاع 2023/01/23.

أن ذلك ليس قاعدة ثابتة في كل المجتمعات، فقد تكون الظروف الاقتصادية السيئة أحد العوامل المهمة التي قد تدفع الأفراد للانخراط في الحياة السياسية والتي غالبا ما تتخذ شكل تظاهرات احتجاجية[68].

لكن عموما لا يمكن تصور أفراد يتبنون آراء واضحة ومواقف ثابتة، ويؤثرون بشكل حر على الفعل السياسي دون تخلصهم من التبعية الاقتصادية وتوفرهم على حد أدنى من الإمكانيات لإشباع حاجاتهم الأساسية. فالمواطن الفاقد للاستقلال المادي، والذي يعيش في وصاية اقتصادية، يعتبر عرضة للتأثر بمختلف الوسائل المادية والمعنوية[69].

بالمغرب، كما في بلدان أخرى بالمنطقة، تعد البطالة والتشغيل الناقص لدى الشباب مكلفين اجتماعيا واقتصاديا كما يهددان النسيج الاجتماعي. وذلك، لأن الشباب هم الأكثر عرضة للبطالة[70]، وخاصة الشباب حاملي الشهادات في مرحلة الإدماج بسوق الشغل. كما أن الشباب هم الأكثر عرضة لهشاشة العمل، وخاصة الشباب الأقل تأهيلا الذين يعملون بالاقتصاد غير المنظم، وبالأخص الشابات والشباب غير الحاملين للشهادات[71]. ويصنف ثلث من تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة على أنهم خارج دائرة الشغل، وتشير هذه الظاهرة إلى وجود عدد كبير من الشباب الخاملين والمحبطين، وهو ما يمكن أن يعوق قدرتهم على المدى الطويل على اكتساب المهارات والإسهام في المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[72].

رغم أهمية برامج التشغيل التي تقوم بها الدولة المغربية، والمعدة لتوفير فرص عمل لفئات الشباب، إلا أن هذه الفئات لا تزال تعاني نسب بطالة مرتفعة. إن بعض هذه البرامج المعدة لتعزيز تشغيل الشباب وحاملي الشهادات، مثل برنامج "إدماج"، وبرنامج "تأهيل"، وبرنامج "تحفيز" والتي وعدت بتجاوز سقف 100 ألف إدماج سنويا، لم تساهم في خفض معدلات البطالة العامة وفي صفوف هذه الفئة بالتحديد[73]. وأنها برامج متجاوزة وغير ملائمة، حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لم تتمكن من الاستجابة بشكل كاف لمختلف حاجيات وتطلعات هذه الفئة، لغياب رؤية سياسية شاملة تستهدفها. كما أن البرامج ذات الصبغة العرضانية لا تتضمن مؤشرات تتيح قياس تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب[74].

يحدث هذا، على الرغم من أن الحكومات المغربية المتعاقبة حاولت إعادة هيكلة بعض القطاعات الحيوية، عبر تشجيع القطاع الخاص وإعادة تنظيم البرامج التعليمية، فإن ذلك لم يساعد في تقليص نسبة البطالة عند الشباب، بل أصبحت هذه الفئة من بين الفئات الأكثر تضررا وتهميشا وهشاشة في سوق العمل[75]. نظرا لتعثر سياسات التشغيل المنتهجة نتيجة تعدد الفاعلين المؤسساتيين من القطاعين العام والخاص، وضعف التلقائية السياسات العمومية في مجال التشغيل، وتنوع آثارها الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في فقدان الثقة في المؤسسات والنخب السياسية، وغياب الاستقرار الاجتماعي للشباب، وتفكير الشباب في الهجرة نحو الخارج لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم المهنية[76].

---

[68]– علي سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، مرجع سابق، ص 15.

[69]– محمد الرضواني، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، مرجع سابق، ص54.

[70]– بحسب المؤشرات المتوافرة لدى البنك الدولي، فإن نسبة البطالة في صفوف الشباب المغربي (بين 15- 24 عاما) سنة 2020 بلغت26,58%. للاستزادة انظر:
The World Bank, "Unemployment, Youth Total (% of Total Labor Force Ages 15-24) (Modeled ILO Estimate) - Algeria, Morocco, Tunisia, Libya," World Bank Dala, 21/6/2020, accessed on 18/6/2022, at : https://bit.ly/2HI8dIF

[71]– وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الاستثمار في تشغيل الشباب بالمغرب لمواجهة البطالة والهشاشة، مذكرة تركيبية، 2014، ص 1.

[72]– غلاديس لوبيز – اسيميدو وآخرون، "مشهد فرص الشغل في المغرب: تحديد المعوقات أمام إقامة سوق شغل شاملة"، التنمية الدولية تحت المجهر، كتيب العرض العام، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2021، ص3، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/HX0ZQW ، تاريخ الاطلاع 2021/09/07.

[73]– إسماعيل أيت باسو، "أسباب فشل سياسات تشغيل الشباب في المغرب"، مبادرة الإصلاح العربي،2023، ص1، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/yuoLD2 ، تاريخ الاطلاع 2023/01/13.

[74]– انظر الدراسة التقييمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021، ص 4، متاحة على الرابط التالي:https://2u.pw/jg9aMf ، تاريخ الاطلاع 2023/05/02.

[75]– هشام رائق ومحمد أوريا، "مدى رضا الشباب في ظل التحولات السياسية والاقتصادية بعد "الربيع العربي": تحليل انحدار لوجستي ثنائي الاستجابة لعينة من المغرب العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، الدوحة، أيلول/سبتمبر2020، ص84.

[76]– إسماعيل أيت باسو، "أسباب فشل سياسات تشغيل الشباب في المغرب"، مرجع سابق، ص 1.

وبطبيعة الحال، فاستمرار وجود الفجوة بين طموح الشباب والواقع الاقتصادي يرجع بالأساس إلى تعثر الدولة في إيجاد حلول تتجاوب مع تطورات سوق العمل ومتطلبات الوافدين الجدد من الشباب. وربما تفاقمت الفجوة؛ نظرا إلى عدم فهم خصائص المرحلة الانتقالية للشباب والمخاطر المحيطة بها، وعدم القدرة أيضا على ابتكار طرائق جديدة في التعامل مع سوق العمل في ظل التحولات الكبرى التي تعرفها الوظائف ومتطلباتها عبر العالم في شتى القطاعات[77].

في هذا المقام، تؤكد مجموعة من الدراسات الميدانية والتقارير الوطنية والدولية الدور الكبير للمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل بأشكالها المتنوعة في التوظيف الذاتي للشباب، وخلق فرص عمل بتكلفة مالية متدنية، بما يقلل البطالة ومحاربة الفقر بتوفير دخل مالي قار ومستدام، بل ويزيد من الوعي السياسي، والمشاركة السياسية لدى هؤلاء الشباب[78].

فليس من المستساغ مطالبة الشباب بالمشاركة السياسية بفعالية دون معالجة قضاياه كالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، خاصة مع غياب البنيات التحتية الأساسية التي من شأنها أن تدمج الشباب في محيطه السوسيو اقتصادي وتتيح له فرصة المساهمة والعطاء السياسي؛ علما أن هذه المشاكل قد تدفعه إلى إدارة ظهره لكل ما هو سياسي، وإعطاء الأولوية لكل ما له علاقة بالشغل والاستقرار الأسري[79].

إن تعبئة الشباب للمشاركة بفعالية في العمل السياسي يتطلب وضع إستراتيجية شمولية تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات وحاجيات الشباب المغربي، وذلك ببلورة مشاريع واقعية ومضبوطة على مستوى الزمان[80]؛ تروم بشكل أساسي تحسين الوضع الاقتصادي للشباب عبر حل مشاكلهم الاقتصادية المتعلقة بفرص الشغل والبطالة وكذلك ربط التعليم بسوق العمل، من خلال مجموعة من التدابير أهمها[81]:

- خلق فرص عمل للشباب، خاصة من خلال تشجيع وإشراك القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية والمالية لتسهيل انضمامهم إلى سوق العمل من خلال الأعمال الحرة؛
- مكافحة البطالة عند الشباب من خلال برامج تأهيلية وتشجيعية مختلفة؛
- الربط والتنسيق ما بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق الشغل.
- إحداث مؤسسة وطنية توحد مختلف الفاعلين في سياسات تشغيل الشباب، وتناط بها مهام إعداد وتتبع وتقييم برامج التشغيل، مع فسح مجال أوسع للشباب للمشاركة في هذه الدينامية لضمان الاستجابة لحاجياتهم لخلق الثروة ضمن إطار نظام حماية اجتماعية فعال ومستدام، وعدم الاكتفاء بتوفير فرص العمل[82].

2-الآليات التربوية

من المعلوم أن انخراط الشباب في العملية السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى اكتسابهم للثقافة الديمقراطية، ومهارات الحياة الديمقراطية، وبقدرة مؤسسات التنشئة الاجتماعية على ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان[83]. ومن المتفق عليه أيضا أن أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل المشاركة السياسية للشباب هو الافتقار إلى التعليم المدني والسياسي الجيد[84]. نظرا لدوره المحوري في التنشئة السياسية وتنمية الوعي السياسي لدى الشباب، وبناء قدراتهم وتعزيز مهاراتهم القيادية والتواصلية.

---

[77]- هشام رائق ومحمد أوريا، "مدى رضا الشباب في ظل التحولات السياسية والاقتصادية بعد "الربيع العربي": تحليل انحدار لوجستي ثنائي الاستجابة لعينة من المغرب العربي"، مرجع سابق، ص85.

[78]- مجد الدين خمش وآخرون، "الشباب والمشاركة السياسية للشباب في الأردن: دراسة اجتماعية"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 4، عمان- الأردن، 2016، ص 263.

[79]- الحبيب بلكوش وكريستينا بيرك، الشباب والعمل السياسي في سياق الحراك الديمقراطي العربي، مرجع سابق، ص 16.

[80]- عبد الواحد زيات، الشباب في السياسات العمومية، رسالة دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء/ الموسم الجامعي 2011-2012، ص89.

[81]- انظر التقرير التقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية (السياسة الوطنية للشباب)، 2013، على الرابط التالي: https://2u.pw/vrvJubO، تاريخ الاطلاع 2022/03/10.

[82]- إسماعيل أيت باسو، " أسباب فشل سياسات تشغيل الشباب في المغرب"، مرجع سابق، ص 1.

[83]- محمد بالراشد، " الديموقراطية المفاجئة: الشباب العربي وتحدي الانتقال الديمقراطي"، مرجع سابق، ص 522.

[84]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، مرجع سابق، ص5.

2.1–التنشئة السياسية

إن التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر على سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع[85]. وهي عملية اجتماعية وتربوية لا ترتبط بمرحلة عمرية أو تعليمية محددة، وتقوم بها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

والتنشئة السياسية تعمل على تشكيل شخصية وسلوك الشباب، وكذلك على معرفة الثقافة السياسية للمجتمع ودراسة مدى تناسبها مع التوجهات والقيم الشبابية، فضلا عما تقدمه للشباب من قدرة على اختيار الاتجاه السياسي وتحديد الهوية السياسية[86] من خلال الرفع من مستوى وعيهم السياسي، وإدراكهم لحقوقهم السياسية، والمدنية، وحقوق المواطنة، بما يعزز شعورهم بالانتماء إلى الوطن. وهذا من شأنه أن يوصل الشباب إل قناعة بأن العمل السياسي والمشاركة فيه بفعالية جزء من حل الكثير من المشاكل التي يعانون منها.

مما لا شك فيه، أن الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر لأساليب التنشئة الناجمة عن تأثيرات الأحزاب السياسية [87]، لكونها تعتبر مدرسة للتنشئة السياسية وجهازا للعمل السياسي وخزانا يمد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة[88].

وفي هذا الإطار، لعبت الجمعيات المرتبطة بالأحزاب السياسية، والتي تنشط في مجال الطفولة والشباب، دورا أساسيا ومحوريا في تنشئة وتكوين الشباب سياسيا، إذ كانت هي المشتل الحقيقي المؤهل عموما للشبيبات الحزبية، المؤهلة بدورها للمسؤوليات الحزبية مركزيا ومحليا، وكان من الصعب أن ينضم شخص إلى حزب ما بسهولة دون المرور بهذا المسار التكويني الطويل، وحتى وإن تأسست أحزاب أخرى بداية من منتصف السبعينيات، فإن الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية بقيت تعتمد هذا الأسلوب في تدبير الانتماء إلى الحزب[89].

بطبيعة الحال، لا يمكن هنا اغفال الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسات التربوية (المدرسة، والجامعة) في تنمية الوعي السياسي ونشر الثقافة الديمقراطية، وتنمية وعي الطلاب بالقضايا الكلية للوطن، من خلال البرامج الدراسية والأنشطة الثقافية التي تتيح لهم مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته، وفهم واستيعاب مفردات الخطاب السياسي الرسمي[90].

خلاصة القول، إن المشاركة السياسية الفعالة والواعية للشباب ترتبط جدليا بوعيهم السياسي، وهذا الأخير لا يتأتى إلا عبر قناة التنشئة السياسية والتي هي آلية لنقل الثقافة السياسة السائدة في المجتمع إلى الناشئة؛ هذه الثقافة إما أن تزرع في الفرد روح المشاركة وتزكي فيه الجرأة والإقدام وتنمي فيه روح المسؤولية، وإما أن تغرس فيه روح الاغتراب والانطواء على الذات[91] واللامبالاة.

2.2– بناء قدرات الشباب وتعزيز مهاراتهم القيادية والتواصلية

ينظر الكثير من الخبراء والممارسين إلى التربية والمشاركة المدنية في المؤسسات التعليمية الرسمية كعنصر أساسي في زيادة المشاركة السياسية للشباب؛ فمأسسة مشاركة الشباب في المجالات والممارسات التي يواجهها الشباب بانتظام هو أمر أساسي في تدريبهم على المشاركة. ولعل الواقع أثبت أن الكثير من النشطاء السياسيين حول العالم استهلوا مشاركتهم في الحياة السياسية كناشطين وقادة في الاتحادات الطلابية[92].

85– احسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص263.

86– مراد الغاراتي، دليل التمكين السياسي، الملتقى الوطني لحقوق الإنسان، دار الكتب، صنعاء، 2011، ص 35.

87– مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان–الأردن، 2001، ص82.

88–زين العابدين حمزاوي،" الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سابق، ص116.

89– عبد العزيز قراري، الأحزاب السياسية ورهان تجديد النخب، مرجع سابق.

90– آية عبد الله أحمد النويهي،" آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية"، مرجع سابق.

91– كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، الموسم الجامعي 2020/2019، ص 206.

92– انظر دليل الممارسات السليمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، يناير 2013، ص ص 24–25، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/OiLGuu ، تاريخ التصفح 2022/12/26

فالتعليم، إذن، يعد مدخلا أساسيا من مداخل تمكين الشباب من العمل السياسي، إذ يكتسب الشباب خلاله المعرفة السياسية، عبر تزويدهم بالقدرات والمعارف التي تمكنهم من تطوير المهارات والتوجهات السياسية. بالإضافة إلى إكسابهم القدرة على التواصل مع الشخصيات السياسية، والقدرة على الحشد وتحريك الجموع وتنظيمها، والقدرة على التأثير على الآخرين[93].

توصلت دراسة كندية[94] حول مشاركة الشباب أن المناهج المدرسية، وتحديدا التربية المدنية أو الوطنية، من حيث المحتوى وطرق التدريس، بوصفها سببا في تدني المعارف والمهارات السياسية وحلا له أيضا. وثمة دليل قوي على أن التربية على المواطنة الفاعلة تكون أكثر فاعلية عندما يحظى الطلاب بفرصة تجربة المشاركة المدنية بأنفسهم بدلا من القراءة عنها وحسب في الكتب المدرسية. إذ يعد الافتقار إلى التعليم المدني والسياسي–قلة الموارد المخصصة للتربية السياسية للطلاب– أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل المشاركة السياسية للشباب، مما يجعل الكثير منهم غير ملمين بالنظم السياسية والأحزاب السياسية الرئيسية. هذا ما يفسر جزئيا عدم إقبال الشباب على الانتخابات كناخبين، وبالتالي عدم اهتمام السياسيين والمرشحين بالانتخابات وعدم بذلهم جهودا لإشراك الأجيال الشابة[95].

على هذا الأساس، يبقى الشباب في حاجة إلى تطوير مجموعة من المهارات والخبرات من أجل تعزيز مشاركتهم السياسية، وذلك بالرفع من منسوب الوعي القانوني والسياسي، وتطوير كفاءة إدارة المشاريع والقيادة، وتنمية المهارات التواصلية والإقناعية[96]. ويمكن لمؤسسات الشباب الموازية (حكومة الشباب، وبرلمان الشباب، والمجالس المحلية للشباب...) أن تساهم، في هذا الجانب، بتكوين قيادات شابة قادرة عل حمل مشعل المسؤولية السياسية.

هكذا، وباعتبار الممارسة الديمقراطية ليست ممارسة عفوية ومناسباتية، بل ممارسة واعية وقصدية تعبر عن استيعاب قيم الديمقراطية والتشبع بها والتزام ترجمتها إلى ممارسة عملية في الحياة اليومية[97]؛ بات من الضروري تعزيز دور المدارس والجامعات بالتركيز على التربية على المواطنة وتفعيل برامج الأندية التربوية ومجالس التلاميذ والطلاب التي من شأنها أن تمنح للشباب خبرة قيادية مباشرة، وبالتالي تعزيز التمثيل السياسي وطموحات القيادة لديهم في المراحل الأولى من الحياة[98]. وهكذا، ومن بين التدابير التي يمكن أن تساهم في تنمية قدرات الشباب المغربي وتعزيز مهاراتهم القيادية والتواصلية نذكر على الخصوص[99]:

- دعم وتشجيع البرامج والأنشطة المتعلقة بالتنشئة السياسية والاجتماعية الهادفة إلى نشر قيم الديمقراطية والمساواة والتعدد والاختلاف والتسامح والعيش المشترك وعدم التمييز؛
- إحداث فضاءات لإثراء مشاركة الشباب في الوسط التربوي والهيئات التمثيلية؛
- وضع برامج تدريبية فعالة تستهدف تطوير مهارات التواصل والرفع بمستوى الثقافة الحقوقية والسياسية في نطاق الدستور والتزامات المملكة في مجال حقوق الانسان.

---

[93]– علي سالم، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، مرجع سابق، ص 20–21.

[94]– دليل الممارسات السليمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، مرجع سابق، 25.

95– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، مرجع سابق، ص6.

[96]– محمد باسك منار، "المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي"، دراسة ميدانية، مؤسسة قرطبة، جنيف، 2015، ص34.

[97]– محمد بالراشد،" الديموقراطية المفاجئة: الشباب العربي وتحدي الانتقال الديمقراطي"، مرجع سابق، ص 522.

[98]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، مرجع سابق، ص6.

99– انظر خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018–2021)، دجنبر 2017، ص23.

خاتمة

يبدو أن مستوى التمكين السياسي للشباب بالمغرب لايزال في حدوده الدنيا، رغم مرور عقد من الزمن على التحولات السياسية والاجتماعية ما بعد 2011 والتي كان للشباب فيه الدور المحوري. لتستمر بذلك قضية الاستبعاد "العمري" في المؤسسات التمثيلية والهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية. وذلك نتيجة معوقات ثقافية اجتماعية تعود إلى مجموعة من القيم التقليدية المتعلقة بالسن وأفضلية الكبار على الصغار، والتي أصبحت تكرس النظرة السلبية وعدم الثقة في الشباب. وأخرى قانونية سياسية تتعلق بضعف النصوص التشريعية والقانونية التي تضمن حقوق الشباب وتحفزهم عل المشاركة من داخل المؤسسات السياسية الرسمية. إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الحكومية التي تستهدف تدبير قضايا الشباب.

وكما لا يمكن إنكار مجهودات الدولة، في هذا الشأن، حيث سعت، منذ إقرار دستور 2011، إلى توظيف مجموعة من الآليات القانونية والسياسية التي ترمي إلى تحيين التشريعات وملاءمتها للمعايير الدولية، والرفع من تمثيلية الشباب داخل المؤسسات الرسمية والحد من احتكار الانتدابات الانتخابية على المستويين الوطني والمحلي؛ بما يضمن مشاركتهم في تدبير الشأن العام وصنع القرارات المؤثرة في حياتهم ومجتمعهم. كما تبنت مجموعة من البرامج والمشاريع الاقتصادية والتربوية الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للشباب عبر حل مشاكلهم الاقتصادية المتعلقة بفرص الشغل والبطالة وربط التعليم بسوق الشغل وتنمية قدراتهم وتعزيز مهاراتهم القيادية والتواصلية، فإنه، في المقابل، لم تسع الأحزاب السياسية سوى إلى تكريس الوضع القائم والحفاظ عليه، من خلال غلق المنافذ أمام فئة الشباب والحيلولة دون وصولهم إلى تقلد مناصب المسؤولية إن على مستوى قيادة الأحزاب السياسية وتسيير شؤونها، أو على مستوى خوض غمار تدبير الشأن العام باسمها. وبذلك تكون هذه الأحزاب قد أخلفت موعدها مع التاريخ، بتغافلها عن التقاط الإشارة بالجدية المطلوبة، وبروح المسؤولية الوطنية التي تقتضي ضخ دماء شبابية في شرايين الأحزاب السياسية من منطلق أن الشباب هم قوة الدفع الرئيسة لتحقيق التنمية المنشودة.

إن قضية تمكين الشباب سياسيا وتعزيز مشاركته الفعالة في العمل السياسي تتطلب وضع إستراتيجية شمولية تستحضر اهتمامات وحاجيات الشباب المغربي. وبمساهمة مختلف المتدخلين والفاعليين في قضايا الشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مجالات التنمية، القانونية والسياسية والاقتصادية والتربوية لارتباط بعضها ببعض.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

- الحسن، احسان محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- الرضواني، محمد، الحداثة السياسية في المغرب: إشكالية وتجربة، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، الطبعة الثانية، 2019.
- سالم، علي، مشاركة الشباب في الحياة السياسية: دراسات في علم النفس السياسي، دار الربيع العربي، القاهرة، 2017.
- الطبيب، مولود زايد، التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان-الأردن، 2001.

المقالات

- أشملال، رقية، "مكانة الشباب في السياسات العمومية بالمغرب: قراءة في التصريحات والبرامج الحكومية"، مجلة مسالك، العدد 58/57، الدار البيضاء، السنة 17-2020.
- أقنوش، زكرياء، " تدني النضج السياسي لدى النخب البرلمانية بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، بيروت، 31 مارس/آذار 2016.
- أيت باسو، إسماعيل، "أسباب فشل سياسات تشغيل الشباب في المغرب"، مبادرة الإصلاح العربي،2023، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/yuoLD2
- بالراشد، محمد، " الديموقراطية المفاجئة: الشباب العربي وتحدي الانتقال الديمقراطي"، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، كتاب جماعي، تنسيق أحمد إدعلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أكتوبر 2019.
- بوطالب، عبد القادر، "الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 38، الدوحة، أيار/مايو2019.
- بوكرين، المصطفى، "التمكين السياسي للشباب بين ضمانات الدستور وإكراهات الواقع"، مجلة مسالك، عدد 60/59، الدار البيضاء، 2021.
- التلموذي، نور الدين، "النظام الحزبي وتأثيره على الفعل السياسي بالمغرب"، مجلة مسالك، عدد 60/59، الدار البيضاء، 2021.
- حسين، علي عبد الكريم، "الحقوق الدولية لتعزيز المشاركة الفاعلة لدى الشباب العراقي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، بغداد، 2020.
- حمزاوي، زين العابدين، " الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد16، بيروت، تشرين الأول 2007.
- خطايبة، يوسف ضامن، "معوقات مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد3، الأردن، 2009.
- خمش، مجد الدين وآخرون، "الشباب والمشاركة السياسية للشباب في الأردن: دراسة اجتماعية"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 4، عمان- الأردن، 2016.
- دوخة، محمد، "الأحزاب المغربية بين الجمود وضرورة التغيير"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 8، الرباط، يونيو 2015.
- رائق، هشام وأوريا محمد، "مدى رضا الشباب في ظل التحولات السياسية والاقتصادية بعد "الربيع العربي": تحليل انحدار لوجستي ثنائي الاستجابة لعينة من المغرب العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، الدوحة، أيلول/سبتمبر2020.
- زعنون، عبد الرفيع، " التمكين السياسي للشباب في المغرب: بين التدابير التشريعية والممارسة السياسية"، المجلة العربية الألمانية لعلوم الشريعة والقانون، المجلد 1، 2021.
- الزكزوتي، عادل، "دور النظام الانتخابي في ولوج الشباب والمرأة للوظائف الانتخابية: قراءة في التجربتين المغربية والتونسية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الثاني عشر، برلين، أغسطس 2021.
- الساسي، محمد، "الأحزاب المغربية وقضية الديمقراطية الداخلية بين الأمس واليوم"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 8، الرباط، يونيو 2015.
- السرار، عبد الغني، "الانشقاقات الحزبية بالمغرب: دراسة تحليلية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، أبريل 2020.
- صالح، خالد، "تدبير وآليات المشاركة السياسية بالهيئات الوطنية والترابية بالمغرب"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد 2، باتنة، يوليوز 2016.
- عميري، هشام، "الأحزاب المغربية من المعارضة إلى الاندماج في اللعبة السياسية"، مجلة القانون الدستوري والعلوم السياسية، عدد 4، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، شتنبر 2019.

- العياري، عادل، "في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا، العدد 21، ديسمبر 2021.
- الفجيري، معتز، "الشباب والمرأة والتحول الديمقراطي: الأدوار والتحديات والسياقات"،2018، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://daamdth.org
- الفيتوري، صالح السطي، "الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات: دراسة لقياس مستوى الوعي السياسي لطلاب كلية التربية جامعة سرت"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2، المجلد 4، المركز الديمقراطي العربي-برلين، يناير 2020.
- لزعر، عبد المنعم، "ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية وتجلياتها في الممارسة البرلمانية المغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت، 2011.
- لكريني، إدريس، "التمكين السياسي للمرأة المغاربية، في ضوء الحراك: دراسة حالة المغرب وتونس وليبيا"، مبادرة الإصلاح العربي، باريس، كانون الثاني/يناير 2016.
- المرابط، خليد، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27، مجلد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، مارس/آذار 2021.
- النويهي، آية عبد الله أحمد،" آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية"، المركز الديمقراطي العربي، 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: http://democraticac.de/?p=1735.

الأطروحات والرسائل الجامعية

- بلحاج، عائشة، الحقوق السياسية للشباب، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، السنة الجامعية 2015-2016.
- زيات، عبد الواحد، الشباب في السياسات العمومية، رسالة دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء/ الموسم الجامعي 2011-2012.
- لزعر، عبد المنعم، "ظاهرة الجمع بين الانتدابات الانتخابية وتجلياتها في الممارسة البرلمانية المغربية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال، جامعة محمد الخامس-الرباط، السنة الجامعية 2015-2016.
- لقبيلي، كوثر، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، الموسم الجامعي 2020/2019.

التقارير والوثائق

- التقرير التقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية (السياسة الوطنية للشباب)،2013، ص52، على الموقع التالي: https://2u.pw/vrvJubO.
- تقرير المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020: البرلمان وما وراءه في المغرب تحديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، 2020.، متاح على الرابط التالي: https://mipa.institute/8231.
- خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021)، دجنبر 2017.
- الدراسة التقييمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021، متاحة على الرابط التالي: https://2u.pw/jg9aMf
- دليل الممارسات السليمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، يناير 2013، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/OiLGuu
- غلاديس لوبيز – اسيميدو وآخرون، "مشهد فرص الشغل في المغرب: تحديد المعوقات أمام إقامة سوق شغل شاملة"، التنمية الدولية تحت المجهر، كتيب العرض العام، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2021، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/HX0ZQW .
- محمد باسك منار، "المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي"، دراسة ميدانية، مؤسسة قرطبة، جنيف، 2015.
- مذكرة حزب الخضر المغربي في إطار الاعداد لانتخابات 2021 على الموقع الالكتروني للحزب: https://moroccangreensparty.ma/.
- مراد الغاراتي، دليل التمكين السياسي، الملتقى الوطني لحقوق الإنسان، دار الكتب، صنعاء، 2011.

- مصطفى آيت خرواش، الحراك السياسي المغربي والديمغرافيا السياسية: إشكاليات الانتقال الديمقراطي والتنموي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2018.
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الاستثمار في تشغيل الشباب بالمغرب لمواجهة البطالة والهشاشة، مذكرة تركيبية، 2014.

ندوات ومداخلات وحوارات

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، ملخص نقاش حول المشاركة السياسية للشباب، يونيو 2017، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/FD4txo.
- بلكوش، الحبيب وكريستينا بيرك، الشباب والعمل السياسي في سياق الحراك الديمقراطي العربي، أشغال ندوة، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية(المغرب)، ماي 2015،
- السامعي، غازي، "الشباب والعمل السياسي والحزبي في اليمن"، أشغال ندوة: الشباب والعمل السياسي في سياق الحراك الديمقراطي العربي، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية(المغرب)، ماي 2015،
- غرييام سمبسون وآخرون، السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن، (ترجمة Strategic Agenda)، 2018، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/uobCX9
- قراري، عبد العزيز، الأحزاب السياسية ورهان تجديد النخب، حوار مع وكالة المغرب العربي للأنباء المغربية، غشت 2021، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/Ol3Ytw
- المعهد الديموقراطي المغربي، تصورات الشباب في المغرب، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب، 2011، انظر الرابط التالي: https://2u.pw/Ds072l .

النصوص القانونية

- ظهير شريف رقم 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ج. ر عدد 5987 – 19 ذو القعدة 1432(17 أكتوبر 2011).
- ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442(21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغير وتتميم القانون التنظيمي 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ج. ر عدد 6987 الصادر بتاريخ5 شوال 1442(17 ماي 2021).
- ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436(7 يوليو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14المتعلق بالجهات، ج.ر عدد6380، بتاريخ 6 شوال 1436 (23يوليو2015).
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ج. ر عدد 6380، 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

- Jana Belschner: The adoption of Youth quotas aft Politics, Groups, and Identities, Arab uprisings,2018. To Link to This article: https://2u.pw/4c7m4d
- Mounia- Bennani Chraïbi، Soumis et rebelles, les jeunes marocains, Editions Le Fennec, Casablanca, 1995.
- Rapport de L'Institut Prometheus pour la Démocratie et les Droits Humains (IPDDH), La perception de LA SÉCURITÉ HUMAINE par les jeunes marocaines et marocains d'aujourd'hui, 2022.Disponible sur:https://prometheus.ma/ar/all-posts/.
- Saloua Zerhouni, Jeunes et politique au Maroc, les motifs de la non-participation institutionnelle, Revista de Estudios Internationales Mediterraneos, n 26, 2019.
- The World Bank, "Unemployment, Youth Total (% of Total Labor Force Ages 15-24) (Modeled ILO Estimate) - Algeria, Morocco, Tunisia, Libya," World Bank Dala, 21/6/2020, at: https://bit.ly/2HI8dIF

- Thierry DESRUES and Marta GARCIA DE PAREDES, "Political and Civic participation of Young people in North Africa: behaviours, discourses and opinions" en Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2019 ,26, To Link to This article: https://2u.pw/4WSt8R
- Yousra Kadi, Youth Political Participation and Attitudes in Contemporary Morocco, POMEPS Studies36 (Youth Politics in the Middle East and North Africa), 2019, To Link to This article: https://2u.pw/jv7QH2.